الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محضر جلسة

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

عـــــدد 25

- **تاريخ الاجتماع:** الخميس 06 جوان 2024.

- **جدول الأعمال:** الاستماع إلى ممثلي جهة المبادرة حول مقترح عدد 2024/36 المتعلق بالأمن السيبراني.

- **الحضور:**

- الحاضرون: (09)

- المتغيبون: (00)

- المعتذرون: (01)

- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (03)

- **ساعة افتتاح الجلسة:** العشرة وثلاثون دقيقة (10: 30).

- **ساعة رفع الجلسة:** الثانية بعد الظهر وخمسة عشر دقيقة (14.15).

المداولات:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الخميس 06 جوان 2024 خصصتها للاستماع إلى ممثلي جهة المبادرة حول مقترح عدد 2024/36 المتعلق بالأمن السيبراني.

وفي مستهل الجلسة بين السيد ممثل جهة المبادرة أن فكرة تقديم مقترح القانون انبثقت عن مشاركته في الزيارة التي أدها وفد برلماني يومي 17 و18 أفريل 2024 إلى مدينة لشبونة للمشاركة في اجتماع الإطلاق الرسمي لمشروع "الجنوب السيبرني "للتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، حيث لاحظ أن جل البلدان المصادقة على اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية المعتمدة ببودابست في 23 نوفمبر 2001، تمتلك إطارا قانونيا خاصا بالأمن السيبرني.

وأضاف أن التزامات بلادنا الدولية والإقليمية من جهة وتنامي ظاهرة القرصنة الالكترونية وتطوّرها المتسارع من جهة أخرى، تفرض على بلادنا إصدار نص قانوني في الغرض. معتبرا أن حماية المؤسّسات الوطنية الاستراتيجية على غرار البنك المركزي والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية من الهجمات الالكترونية يرتقي إلى مرتبة الأمن القومي.

وتطرق إلى المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلق بالسلامة السيبرنية واعتبره مقتضبا وغير كاف ولا يمكن أن يحل محل نص قانوني في الغرض. وأضاف أنه تمت صياغة هذا المقترح بالاطلاع على التجارب المقارنة وخاصة التجربة المغربية.

واقترح السيد ممثل جهة المبادرة تنظيم جلسات استماع إلى ممثلي الحكومة الذين شاركوا في الزيارة المشار إليها سابقا وخاصة منهم ممثلي الوزارات المكلفة بالداخلية وبالدفاع وبالعدل وبتكنولوجيات الاتصال لمزيد إنارة رأي اللجنة وترشيد قراراتها.

ولدى تدخلهم ثمّن أعضاء اللجنة مجهود أصحاب المبادرة في سعيهم لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بالأمن السيبراني والحد من تنامي ظاهرة القرصنة الالكترونية، وبينوا أن مجال الرقمنة والقرصنة الإلكترونية هو مجال حساس واستراتيجي وأن تقنين هذا المجال يجب أن يكون مدروسا لتفادي الانعكاسات السلبية، مشيرين إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المجال هو من اختصاص مجلس الأمن القومي.

وأكدوا على ضرورة العمل على تنقيح النصوص القانونية في هذا المجال وخاصة منها مجلة الاتصالات وقانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 مؤرخ في 27 جويلية 2004 يتعلق بحماية المعطيات الشخصية والمرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلق بالسلامة السيبرنية بما يتماشى والتزامات الجمهورية التونسية الناجمة عن المصادقة على اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية المعتمدة ببودابست في 23 نوفمبر 2001 والتزاماتها الإقليمية باعتبار بلادنا مقرر للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

واعتبر السادة النواب أن المقترح المعروض هو مدخل للتداول ودراسة هذا الموضوع بشكل معمق عبر الاستماع إلى الجهات المعنية على غرار وزارة تكنولوجيات الاتصال فيما يتعلق بالرقمنة والذكاء الاصطناعي والقرصنة الإلكترونية والوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية وكل الأطراف المتداخلة لمزيد ترشيد رأي اللجنة بما يمكنها من رسم تصور أمثل لصياغة مجلة قانونية أو قانون شامل. مشددين على ضرورة المحافظة على خصوصيات بلادنا في هذا المجال وخاصة التنظيم الهيكلي والمؤسساتي القائم.

واقترح بعض النواب خلق نمط جديد من التفكير وأسلوب جديد للتعاطي مع مشاريع ومقترحات القوانين بعيد عن النمط الكلاسيكي الحالي والمتمثل في تنظيم جلسات استماع من قبل اللجان ولأيلم دراسية برلمانية، وذلك عبر تنظيم أيام تفكيرية في رحاب المجلس بتشريك كل الأطراف المعنية للنظر في سبل تطوير الإطار القانوني المنظم لهذا المجال، ينبثق عنه خلايا تفكير أو ورشات عمل لاقتراح الحلول الكفيلة لتجاوز كل الإشكاليات المطروحة. معتبرين أن ذلك الحل الأمثل لتجاوز العراقيل المرتبطة بالتواصل بين الوزارات.

وكتعقيبا على هذا المقترح تم التطرق إلى الدورات التكوينية المبرمجة من قبل الاكاديمية البرلمانية وأكد النواب على ضرورة تغيير طريقة عمل هذه الخلية وذلك باعتماد التشاركية من أعضاء المجلس في ضبط برنامج تكوين يتماشى والحاجيات الحقيقة للنواب. وتحسين نوعية التكوين بالمرور من الطريقة التقليدية إلى الاعتماد حلقات التفكير وورشات العمل المشتركة خاصة مع الوظيفة التنفيذية بما يمكن من الوقوف على الحاجيات الحقيقة من النصوص التشريعية لدفع عمل الإدارة التونسية.

وقد ثمن النواب مقترح احداث مدرسة عليا للأمن السيبرني، وأوضحوا أن ما ورد بالفصل 26 يعتبر من مشمولات الهيئة الوطنية للاتصالات، واستوضحوا حول طريقة احداث لجنة استراتيجية للأمن السيبرني المنصوص عليها بالفصل 35 وتركيبتها وسلطة الاشراف.

وفي تفاعله مع ما تم ملاحظات النواب، أبدى السيد ممثل جهة المبادرة انفتاحه على كل الآراء وكل القراءات الهادفة إلى تجويد النص المقترح وملاءمتها مع الإطار الهيكلي الموجود حاليا بما يخدم تحديات المرحلة الحالية وتطلعات بلادنا في هذا المجال. وشدد على ضرورة تخزين المعلومات خاصة المتعلقة بالأمن والدفاع الوطني من قبل مؤسسات وطنية وداخل التراب التونسي حفاظا على السيادة الوطنية.

هذا وتداول النواب حول برنامج عمل اللجنة للفترة القادمة، وأكدوا على ضرورة حسم القرار بحصوص مقترحي القانونين (عدد 2024/16) المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية و(عدد 2024/13) المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص قبل الخوض في مقترحات قوانين جديدة، وقررت اللجنة في هذا المجال تنظيم جلستي استماع إلى ممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل وممثلات الاتحاد الوطني للمرأة التونسية وذلك يوم الثلاثاء 11 جوان 2024.

وفي سياق اخر ثم التطرق إلى تقرير اللجنة حول تقريري الهيئة الوطنية للاتصالات لستني 2020 و2021 والذي تم إحالته إلى مكتب المجلس بتاريخ 09 جانفي 2024 حيث قرر في جلسته عدد 13 المنعقدة بتاريخ 12 جانفي 2024 تأجيل النظر في برمجة جلسة عامة للحوار مع الهيئة الوطنية للاتصالات عملا بأحكام الباب السابع من النظام الداخلي، وتم التأكيد اللجنة توجيه مراسلة إلى السيد رئيس المجلس للتعجيل بتعيين تاريخ لعرض التقريرين على الجلسة العامة بما يمكن من مناقشة الإشكاليات المتعلقة بقطاع الاتصال كإحدى ركائز التنمية في بلادنا. هذا وأبدى عدد من النواب رغبتهم في المحافظة على تركيبة اللجان في الدوارات القائمة بما يمكن من التقدم في دراسة المواضيع المعروضة للدراسة على اللجان.

كما تم خلال هده الجلسة الاطلاع على المراسلة الواردة من السيد رئيس لجنة الفلاحة الامن الغذائي والمائي والصيد البحري حول طلب إبداء الرأي في مقترح قانون أساسي يتعلق بتنظيم

التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية (عدد 2024/48) وقررت اللجنة التنسيق مع الجنة المعنية لضبط برنامج عمل في الغرض.

قرار اللجنة:

- تنظيم جلسة استماع إلى ممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل وإلى ممثلات الاتحاد الوطني للمرأة التونسية حول مقترحي القانونين عدد 13-2024 وعدد 16-2024 وذلك يوم الخميس 30 ماي 2024
- التنسيق مع لجنة الفلاحة الامن الغذائي والمائي والصيد البحري لضبط برنامج عمل حول مقترح قانون أساسي يتعلق بتنظيم التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية (عدد 2024/48).
- تنظيم جلسة استماع إلى السيد منجي الوسلاتي حول التصرف الحديث في الإدارة يحدد موعدها لاحقا.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
رضا دلاعي	**مراد الخزامي**